تأثير الاستقرار السياسي على مستويات الفساد في الدول العربية - قراءة في تقارير منظمة الشفافية الدولية -

The Impact of Political Stability on Corruption Levels in the Arab States
- Read in Transparency International Reports -

الباحثة: **فطـــوش صبرينـــة**

طالبـــة دكتـوراه - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائـــــر

sabrinafattouche@hotmail.com

الأستاذة الدكتورة : **نسيمـــة طويـــل**

أستاذة التعليم العالي - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائـــــر

madirahma@netcourrier.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ القبول :	تاريخ النشر :
2018/11/11	2019/06/25	2019/06/27

المؤلف المرسل : ط.د فطوش صبرينة / sabrinafattouche@hotmail.com

الملخص:

يقترن الحديث عن الفساد بالحضارات البشرية القديمة و الحديثة ، و يعد الفساد بكافة أنواعه من أخطر المظاهر السلبية المنتشرة في الدول، وأكثرها فتكاً بالأمن والسلم المجتمعي ، ذلك أن له أثار سلبية على جميع النواحي فلا توجد دولة من الدول في عصرنا هذا إلا و أعطت لموضوع الفساد قدرا من الأهمية، و ذلك نظرا لخطورته و إستفحاله و شموله جميع مجالات الحياة فمن الصعب التحكم فيه وذلك لتشعبه و تعقده و إمتداده بين الدول و الأقاليم حيث أصبح ظاهرة عابرة للقارات فهو يشكل خطر على الأنظمة ويهدد أمنها و إستقرارها. وهذه الورقة البحثية هي محاولة لرصد و تقييم انتشار الفساد في الدول العربية بعد أحداث الحراك الشعبي، من خلال النتائج المباشرة لمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في الدول التي عرفت موجات التغيير.

الكلمات المفتاحية: مؤشر مدركات الفساد، الاستقرار السياسي، الحراك الشعبي، منظمة الشفافية الدولية، الدول العربية.

Abstract :

Corruption in all its forms is one of the most dangerous negative phenomena prevalent in the countries, the most deadly of which security and social peace, because it has negative effects on all aspects. There is no country in our time except that it gave the subject of corruption It is difficult to control because of its complexity, complexity and extension between countries and regions where it has become an intercontinental phenomenon, it poses a danger to the regimes and threatens its security and stability. This paper is an attempt to monitor and evaluate the spread of corruption in Arab countries after the events of the popular movement, through the direct results of Transparency International's Corruption Perceptions Index in countries that have known waves of change.

Keywords : Corruption Perceptions Index, Political Stability, Public Mobility, Transparency International, Arab Countries.

مقدمة:

تباينت الآراء والاستراتيجيات المطروحة حول ظاهرة الفساد، وسبل التعامل معها ولتصدي لها، رغم أن التاريخ البشري والممارسات الإنسانية لم تخل من مظاهر الفساد المختلفة في كل زمان و مكان، ورغم الجهود الحكومية وغير الحكومية على مختلف الأصعدة، فإن التقارير الدولية تؤكد أن معدلات جرائم الفساد وممارسته في تزايد مستمر في العديد من بلدان العالم، وخاصة العربية منها.

و مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية –أو ما يعرف بالحراك الشعبي – فقد برزت العديد من الظواهر والأزمات التي انتشرت في المجتمع العربي، وكان من أبرز تلك الظواهر هي ظاهرة الفساد، التي نتجت عن انعدام الاستقرار السياسي في الدول العربية. انطلاقا من هذا تسعى الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهم غياب الاستقرار السياسي في ارتفاع مستويات الفساد في الدول العربية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم اتباع الخطة التالية:

أولا: ضبط مفاهيمي للاستقرار السياسي/الفساد

1- مفهوم الاستقرار السياسي

2- مفهوم الفساد

ثانيا : تأثير الاستقرار السياسي على الفساد

1- ظاهرة الفساد في الدول العربية

2- تأثير الحراك الشعبي على الفساد

ثالثا : مؤشر الفساد في الدول العربية بعد الحراك الشعبي – قراءة في تقارير منظمة الشفافية الدولية-

1- مؤشر مدركات الفساد لعام 2011.

2- مؤشر مدركات الفساد لعام 2017.

أولا: ضبط مفاهيمي للاستقرار السياسي/الفساد

1.مفهوم الاستقرار السياسي

يختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية ،كما أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي هو أيضا يكاد لا يخلو مجتمع سياسي منه كونه مفهوم نسبي تزداد حدته في الدول المتقدمة،هذا المفهوم الذي يرتبط وجوده بتوافر متطلبات اجتماعية ،فكرية اقتصادية ،وسياسية، هذه المتطلبات التي تمثل أرضية لتحقيق الاستقرار السياسي في الدول.

- **لغة:** الاستقرار لغة من القرار ألا وهو الثبات، ويقال عرف الطقس استقرارا ، أي لم يطرأ عليه أي تغيير وبقي ثابتا على ما كان عليه ،أو عرفت البلاد استقرارا بمعنى هدوءا أو ثبوتا وسكونا.
- **اصطلاحا:** يختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية والسياسية ،ويمكن الإشارة إلى أهم التعاريف التي قدمها الباحثون للاستقرار السياسي كالتالي:
- تعريف سعد الدين العثماني: "الاستقرار السياسي يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل

يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات ،وحاجات المواطنين" (ناجي، 2008).

يركز هذا التعريف على أن الاستقرار السياسي يتعلق أو يرتبط بقدرة النظام السياسي على التصدي للأزمات والمشاكل التي تواجهه ،بالإضافة إلى قدرته على تسيير الصراعات المجتمعية داخل الدولة وبالتالي يضمن الاستجابة لمطالب وحاجيات المواطنين المختلفة عن طريق التبنيه لتغييرات ،وتعديلات على مستوى النظام السياسي في حد ذاته.

- أما (مارتن بالدام) فيرى أن: "الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم ،لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي:
  - ✓ حكومة مستقرة.
  - ✓ نظام سياسي.
  - ✓ القانون والنظام الداخلي.
  - ✓ الاستقرار الخارجي.
- تعريف (كارولينا كورفال): "الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سليمة مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقصى الظروف" (ناجي، 2008).

وبالتالي فحسب هذا التعريف يعد الاستقرار السياسي حصيلة عوامل عديدة منها: درجة فاعلية أجهزة الدولة ومؤسساتها في إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وتأكيد هيبة الدولة، في ظل سيادة القانون ،ومواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه الدولة ،وقد أضاف هذا التعريف أن النظام السياسي قد يستعمل قوة الردع مع وسائل الإكراه تجاه من ينتهك النظام العام ،الذي يتعلق بالسكينة العامة ،الأمن العام، والصحة العامة.

- يؤكد (Jan-Ericlame Svante) أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، إلا أن هذا الأخير يحتوي على عنصرين: (بقدي، 2012/2011، صفحة 50)

- النظام (اللافوضوي): والذي يعني غياب العنف والقوة الإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

- الاستمرارية: تعرف الاستقرار بـ: الغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، وتدني مستوى الاستمرارية في التطور السياسي ،وغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي.

وكتعريف إجرائي للاستقرار السياسي يمكن القول أنه:

" ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية تشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته الرسمية لإجراء ما يلزم من تغييرات للاستجابة لمطالب الجماهير وتوجهاتها ،والقدرة على احتواء ما قد ينشأ من

صراعات داخل المجتمع دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعية النظام القائم وزيادة فعاليته والمحافظة على استمراريته".

❖ **مؤشرات الاستقرار السياسي:**

طرحت العديد من الاختلافات بين الباحثين حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي، وعلى العموم فان المؤشرات التي تدل على وجود الاستقرار السياسي وفق أغلب الباحثين تتمثل في الآتي:

الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة:

إن عملية انتقال السلطة قد تكون خاضعة لقواعد قانونية وقد لا توجد هذه القواعد، كما أن وجود القواعد القانونية قد يقترن بتفعيلها واحترامها وقد يتم الأمر على خلاف ذلك ،فكلما كان انتقال السلطة محكوما بقواعد قانونية ترتضيها الجماعة ،وتلتزم بها كلما كنا أمام جماعة منظمة ومستقرة سياسيا فالعلاقة بين الأمرين طردية. (الفيلي، 2013)

شرعية النظام السياسي:

تتحقق الشرعية عندما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقة وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ تماسكه واستقراره ؛ وبالتالي فالشرعية تتحقق إذا اتسمت الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة بالاتفاق والانسجام فيما بينهما ، وتضع هذه النخب ضمن أولوياتها المصلحة العامة والأساسية للمجتمع بالدرجة الأولى.

السيادة:

إن السيادة هي الأساس الذي تستند إليه الدولة في ممارسة سلطاتها ،سواء كان مختصا بتعاملها الخارجي مع الدول الأخرى أو داخليا ،كما أن فكرة السيادة تتحدد باعتبار أنها السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وميزة الدولة الملازمة لها والتي تتميز بها عن كل التنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة لحفظ الأمن والنظام، والمحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة ولحق استخدامها لتطبيق القانون. (العيسى، 2008، صفحة 46)

الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها ولايجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان على اعتبار أن شرعيته تستمد من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب.

الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم ، فهي إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم؛ أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، هذا ما يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد.

غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي ،أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات المهمة الدالة على ظاهرة الاستقرار السياسي.

الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية: إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي ،أو الديني ،أو اللغوي ،أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، والعيب ليس في التعددية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل معها وهنا يبدو نوعان مختلفان من الأنظمة:أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة ،والثاني يتعامل معها من منطق المساواة في الحقوق والواجبات. (الدرمكي، 2012، الصفحات 142-143)

2. مفهوم الفساد :

❖ **تعريف الفساد:**

إن تحديد مفهوم الفساد محل الدراسة يجب أن يسبق ويوجه عمليات وإجراءات قياس هذه الظاهرة ورصدها، لهذا فمن الضروري إيضاح طبيعة ظاهرة الفساد من حيث مكوناتها أسبابها وتوابعها. وتتفق الأدبيات التي تناولت الفساد على أنه " استخدام السلطة المخولة مؤسسيا في تحقيق منافع خاصة/ذاتية، خارج النطاق الذي رسمت له".

- وقد عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد بأنه: " استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك بوضوح على جميع رشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين، ولكنه يستبعد الرشاوي التي تحدث فيما بين القطاع الخاص". (ستيوارت، 1999، صفحة 50).
- كما عرفته منظمة الشفافية الدولية على أنه: "سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة".(international, 2016).
- وفي السياق نفسه جاء تعريف الأمم المتحدة للفساد على أنه:" استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص".
- أما البنك الدولي فقد عرفه على أنه: "سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة".(P.Neilson, 2003, p. 125)

يلاحظ على التعريفات السابقة وجود تقارب كبير في تحديد مفهوم الفساد بين هذه المنظمات الدولية، حيث أنه تم حصر الفساد بالوظيفة أو السلطة العامة دون الإشارة بشكل صريح على وجودها ضمن مؤسسات القطاع الخاص، على اعتبار أن انتشار ظاهرة الفساد واستفحالها تكمن في المؤسسات الحكومية العامة بشكل أوسع وأعمق من وجهة نظر هاته المؤسسات.

وكتعريف إجرائي للفساد فيمكن القول أنه: إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل غير مشروع أو لتحقيق مصالح شخصية، قد تكون مستندة على المحزوبية والحزبية والطائفية وغيرها، والتي تختلف بطبيعة الحال باختلاف الأفراد والمجتمعات والأنظمة السياسية السائدة.

❖ **موشر مدركات الفساد:**

ُ طلق موشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح احد اهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية ،وابرز الموشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي الموشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية نتشار الفساد من خلال تصنيف البلدان في مختلف انحاء العالم.

ويتولى الموشر تصنيف 180 بلدا وإقليما وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادا إلى ـ راء الخبراء والمسوولين في مجال ا عمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة. (international, 2016)

❖ **أبعاد وصور الفساد:**

الفساد أزمة متعددة ومتشابكة الأبعاد، فهناك بعد مؤسسي، والذي يتمثل في كون الكثير من التفاعلات على كل المستويات تتم خارج الأطر الرسمية أو القنوات الشرعية المخصصة لها، ذلك ما يؤدي إلى ترويج المصالح الخاصة والشخصية وتبادلها بين الأطراف تحت غطاء الشرعية.

أما البعد القانوني فيتمثل في ترسانة من القوانين التي يصعب حصرها، وتنطوي على الكثير من الثغرات والتناقضات التي تتعارض مع بعضها البعض أحيانا كما تخضع للتغيير المستمر، وبعد إداري يتمثل في عدم التوازن في تحديد المهام والصلاحيات ، وهي إما واسعة بلا حدود أو ضيقة إلى أبعد الحدود.

وأخيرا بعد اجتماعي حيث يمثل التفاوت في توزيع عوائد التنمية، وبالتالي غياب العدالة التوزيعية بين الشرائح المجتمعية وكذا التغير الحاد والسريع في التركيبة الاجتماعية. (مظلوم و عبد المنعم، 2000)

✓ كما تتعدد صور الفساد ، فهناك الفساد السياسي ، الفساد المالي، الفساد الاقتصادي و الإداري.

أ_ الفساد السياسي:

يفرق بين نوعين من الفساد السياسي , فساد القمة أو الفساد الرئاسي، و الفساد المؤسسي ، بالنسبة للنوع الأول فإنه يعبر عن أعلى مستويات الفساد في أي دولة ونظام سياسي ، فهو ينصرف إلى فساد الرؤساء و الحكام، حيث يعتبر استغلال رؤساء الدول لنفوذهم لتحقيق مصالح ذاتية أو مكاسب غير مشروعة شخصية أو عائلية من أخطر صور الفساد السياسي.أما النوع الثاني من الفساد

السياسي فهو الفساد المؤسسي، ويعبر عنه بفساد أعضاء المؤسسات السياسية أو فساد هذه المؤسسات ذاتها ، وبفساد بعض أعضاء الأحزاب و البرلمان و الوزراء و كبار المسؤولين في الدولة .

ب_ الفساد المالي:

يعتبر أكبر عائق للتنمية الاقتصادية ، و تعتبر عملية غسيل الأموال صورة واضحة لذلك، فمع تطور التجارة الدولية وسرعة التحولات الاقتصادية في عديد من الدول، و خصوصا في دول شرق أوروبا و دول الجنوب زادت الحاجة إلى الأموال أيا كان أصلها ومصدرها، ولذلك راجت صناعة غسيل الأموال وخصوصا المنغلقة ، أو تجارة السلاح .

ج_ الفساد الإداري:

ويتمثل في مخالفة القوانين، و المحسوبية و الإهمال و عدم احترام مواعيد العمل الرسمية وتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة . (مظلوم و عبد المنعم، 2000، الصفحات 06-05)

ثانيا : تأثير الاستقرار السياسي على الفساد

1. ظاهرة الفساد في الدول العربية

يعد الفساد بكل صوره أحد مخرجات عدم الاستقرار السياسي الذي ترتد آثاره لتنعكس على المدخلات مرة أخرى ليعمل على تنشيط دورة الفساد، بمعنى آخر، أن تأثير عدم الاستقرار السياسي على الفساد هو تأثير متبادل، فالفساد هو نتاج لعدم الكفاءة المؤسسية وضعف الاستقرار السياسي والرتابة الحكومية البيروقراطية وضعف الأنظمة التشريعية والقضائية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إيجاد مبادرات جريئة وواعية لمحاولة فهم الفساد بجوانبه من حيث الأسباب والنتائج ولكن المحاولات التي تعالج الفساد كمشكلة قليلة جدا، وذلك يعود إلى أنه متى نشأ النظام الفاسد واستقر وكانت هناك أغلبية تعمل داخله، فلن تكون هناك حوافز لدى الأفراد لمحاولة تغييره أو الامتناع عن المشاركة فيه حتى لو كان كل شخص سيصبح في حال أفضل لو زال الفساد، وهذه معضلة كبيرة تعاني منها كافة المجتمعات، ومن هنا يمكن الاستنتاج أن الفساد وعدم الاستقرار السياسي وجهان لعملة واحدة، فالسلطة المطلقة تقود إلى فساد مطلق. (سليم و الشعيبي، 2010، صفحة 12)

يتبين أن ظاهرة الفساد في الدول العربية هي ظاهرة قديمة استوطنت العملية السياسية منذ نشأة هذه الدول وتفشت في كافة مظاهر الحياة. ولعل الحراك الشعبي الذي شهدته الدول العربية في بداية العام 2011 كان في سبيل القضاء على هذه الظاهرة من جذورها، فهي التي كانت السلاح الذي تعتمد عليه النخب الحاكمة في بسط سيطرتها على الشعوب.

2. تأثير الحراك العربي على الفساد

لقد كان "الحراك الشعبي" مؤشر تفاؤل لدى الشعوب العربية للقضاء على ظاهرة الفساد، وقد كانت النتائج المباشرة في الدول التي عرفت موجات تغيير تنذر بآفاق واعدة في هذا المجال، غير أن

التطور الزمني للأحداث أثبت صعوبة هذه العملية، خاصة أن الانتفاضات التي عرفتها الدول العربية لم تستطع أن تصل إلى نتائج مرضية في مجال العملية السياسية. لقد أثبتت الاستطلاعات التي قامت بها المنظمات الدولية الناشطة في مجال مكافحة الفساد، أن معدلات الفساد زادت بكثير في الدول العربية بعد "الحراك الشعبي"، حتى الدول التي حدثت فيها تغييرات جذرية في رأس السلطة لم تستطع أن تتقدم ضمن المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد. (زياني و بن سعيد، 2017، صفحة 45)

وكانت أحداث "الحراك الشعبي" محطة مهمة في سبيل نشر الفوضى واللااستقرار في العديد من الدول العربية، وهو ما يشكل مادة خصبة لاستيطان الفساد وتغلغله، مما أدى إلى استحالة معالجة هذه القضية في ظل هذه الظروف. إن مهمة مكافحة الفساد لا يمكن أن تكون في أحسن حالاتها إلا من خلال أنظمة سياسية ديمقراطية مستقرة، تديرها نخب سياسية تتحمل كامل المسؤولية في بناء الدولة، ولا تنظر إلى العملية السياسية كغنيمة تستدعي اتخاذ طريق الفساد للاحتفاظ بها كما يحصل في بعض بلدان "الحراك العربي".

إن عملية مكافحة الفساد لا يمكن النظر إليها كنتيجة حتمية للحراك العربي، فالبيئة العربية غير محصنة وحاضنة للفساد في كل جوانبها، ولهذا فإن الحد من هذه الظاهرة يجب أن يكون في إطار استراتيجية شاملة في جوانبها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. (الجميلي، 2016)

ثالثا : مؤشر الفساد في الدول العربية – قراءة في تقارير منظمة الشفافية الدولية-

1.مؤشر مدركات الفساد لعام 2011:

جذبت موجة الاحتجاجات التي انتشرت عبر العالم العربي الاهتمام الدولي بمشاكل الفساد والمحسوبية في المنطقة، وهذا ما تؤكده نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2011 . وليس من المفاجئ أن ينعكس الاستياء الذي يشعر به الكثيرون في العالم العربي في مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، فمعظم البلدان التي تأثرت بـ "الربيع العربي" كانت ضعيفة ، ففي كثير من الحالات تحمل درجة أقل من أربعة على مقياس من 0 إلى 10 .

وقد تفاقم الفساد في معظم الدول العربية منذ بدء ما يعرف بـ"الحراك العربي" عام 2011، مع أن الاستياء من فساد المسؤولين كان سببا رئيسيا في اندلاع هذه الثورات، بحسب ما أفاد به استطلاع للرأي لمنظمة الشفافية الدولية. ومن المحتمل أن يتسبب استياء المواطنين في الدول العربية من الفساد في تقويض محاولات حكومية لاستعادة الاستقرار السياسي ويعيق النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية.(Hassan, 2011)

تعتبر كل من ليبيا واليمن من بين الأسوأ أداء في مؤشر عام 2011. وهذا يعكس ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي يعاني منها النظام السياسي لهاته الدول ، كما يتضح على سبيل المثال من أحداث صعدة، التي بدأت بمواجهات مسلحة بين الحكومة والحوثيين منذ عام 2004م، كذلك قيام مظاهرات واعتصامات وإضرابات في كثير من المحافظات اليمنية، وخاصة الجنوبية منها، ، إضافة الى

حدوث تفجيرات، وانتشار تنظيم القاعدة في اليمن، بالإضافة إلى انخفاض مستوى مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة في ليبيا، والمحسوبية العميقة ، وانتشار نخبة صغيرة مع قبضتها على القوة الاقتصادية، على الرغم من أن الأرباح الغنية بالموارد لم تترجم إلى منافع لسكان هذه الدول .(Hassan, 2011)

على الرغم من وجود تشريعات تعمد إلى إصلاحات مكافحة الفساد إلا أنه لا يتم تنفيذها، ففي لبنان على سبيل المثال ، على الرغم من وجود مجال أكبر لمشاركة المجتمع المدني أكثر من العديد من الدول العربية الأخرى ، فإن الشبكات المحسوبية الراسخة تجعل من الصعب إنجاز الأمور هذه الإصلاحات على أرض الواقع ، وبالتالي فإن النتيجة الضعيفة للبنان بمقدار 2.5 ليست مفاجئة.

ومن المثير للاهتمام أن يلاحظ أن العراق ، الذي يتمتع بالاستقرار النسبي ، يسجل درجات سيئة للغاية (1.8) ، وهو ما يعكس المستوى المرتفع للفساد في القطاع العام وانخفاض مستوى ثقة الناس في العديد من مؤسسات الدولة التي تدار بشكل سيئ. (السرحان) (الشكل-1-).

و تميل دول الخليج إلى أن تكون أفضل في توزيع ثروة البلاد بين السكان ، لكن جيوب الفقر المدقع وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال قائمة (كما هو الحال في البحرين على سبيل المثال) ، ونادرا ما يتم التسامح مع انتقاد القوى الحاكمة.

2.مؤشر مدركات الفساد لعام 2017:

في 21 فيفري 2018 ، أصدرت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد الذي يتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة، ويكشف هذا المؤشر عن معلومات تبعث على القلق، فعلى الرغم من مساعي محاربة الفساد في مختلف أنحاء العالم إلا أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة، كما يشك أن قطع دابر الفساد يتحقق بين عشية وضحاها، إلا أن التقدم الذي أحرزته عدة بلدان في هذا المجال خلال السنوات الست الماضية كان محتشما إن لم يكن منعدما، و التحليل المفصل لنتائج المؤشر قد كشف أيضا عن أن معظم البلدان التي تتدنى فيها مستويات الاستقرار السياسي والتي تعاني من الحروب الأهلية هي التي تتصدر أعلى معدلات الفساد. وتوصل المؤشر هذه السنة إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة.(secretariat, 2018)

وخلال السنوات الست الماضية، شهدت عدة بلدان تحسنا ملحوظا لدرجتها وفقا للمؤشر، ومنها الكوت ديفوار والسنغال والمملكة المتحدة، في حين تراجعت درجة عدة بلدان أخرى، من بينها سوريا واليمن وأستراليا.

وقد حققت نيوزيلندا والدنمارك هذه السنة أعلى الدرجات، حيث حصلتا على درجتي 89 و88 نقطة تباعا. ومن جهة أخرى، حصلت سوريا وجنوب السودان والصومال على أدنى الدرجات وهي 14 و12 و9 تباعا. وعلى مستوى المناطق، سند أفضل معدل لمنطقة أوروبا الغربية، حيث بلغ معدل

درجاتها 66 نقطة، لما عن المناطق التي حصلت على، لسوا الدرجات فهي كل من إفريقيا جنوب الصحراء (معدل الدرجات:32 نقطة) ،وأوروبا الشرقية ،وليبيا الوسطى (معدل الدرجات: 34 نقطة).(الشكل -2-).

كما يشير تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2017 تفاقم الفساد في جل دول الحراك العربي، وخاصة سوريا التي احتلت المرتبة الرابعة عالميا في مؤشر انتشار الفساد، تلتها كل من اليمن و ليبيا التي احتلت المرتبة الخامسة في الدول الأكثر فسادا. فيما حققت تونس تحسنا طفيفا في المؤشر، بعد اتخاذها عدة إجراءات في مجال محاربة الفساد، وأهمها إقرار قانون حق النفاذ إلى المعلومة، وتركيز الهيئة المعنية بتطبيقه، وكذلك المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (العوادني، 2017).(الشكل-3-).

حيث احتلت تونس المرتبة 74 عالميا ب42 نقطة من ضمن 176 دولة بعدما كان في رصيدها 38 نقطة في تقرير عام 2015، وحققت المرتبة السابعة عربيا مع الكويت في مجال انتشار الفساد.(الشكل-4-).

وقد أصدر مركز "كارنيغي للشرق الأوسط" تقريرا حول "عدوى الفساد في تونس" جاء فيه أنه " ليس مستغربا أن يكون الفساد في حقبة ما قبل الحراك ، هو السمة البارزة للنظام السابق، لذلك ركزت حكومة ما بعد الحراك، إدراكا منها لهذه الحقيقة، على مواجهة الفساد الماضي عبر سلسلة من آليات العدالة الانتقالية والقانونية ، لكن فيما كانت جهود البلاد تنصب على الفساد الكبير، كان الفساد الصغير ينمو ويزدهر".

وهو ما يفسر التوجه الجديد الذي اتخذته الحكومة الحالية حيث نقلت اهتمامها نحو توقيف أولئك الذين كانوا أكثر ربحا من فوضى فترة ما بعد الحراك الشعبي، زيادة على مواجهة التهريب، الذي يمثل أكثر وجوه الفساد خطرا والأكثر شيوعا. وقد تم في هذا السياق إيقاف العديد من رجال الأعمال وأباطرة التهريب في جهات متعددة من البلاد ولا تزال هذه الحملة مستمرة. وكانت بداية الحرب على الفساد تتصدى لقطاع الديوانة(الجمارك) ، ففي جوان /يونيو 2017، قام الشاهد بزيارة مفاجئة لميناء رادس بالعاصمة ، وبعدها بأيام اعتقلت السلطات 21 مسؤولا ديوانيا ، وأحالت 35 آخرين إلى هيئة تأديبية.

هناك ثلاث دول من أصل 10 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - اليمن وليبيا وسوريا- تعاني صراعات مدمرة مستمرة وفي غيرها، ما يعني بالضرورة أن أي جهود لتعزيز المؤسسات والدولة قد تراجعت ، وبالتالي يقدم مؤشر هذا العام رسالة واقعية لمن هم في السلطة في العالم العربي ، مرددا ما يقوله الشارع العربي الى الحاجة الملحة إلى التحرك ولتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق في

إطار استراتيجية شاملة في جوانبها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لمكافحة الفساد.(secretariat, 2018)

الخاتمة:

و على ضوء كل ما تقدم تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تأثير عدم الاستقرار السياسي على الفساد هو تأثير متبادل، فالفساد هو نتاج لعدم الكفاءة المؤسسية وضعف الاستقرار السياسي والرتابة الحكومية البيروقراطية .
- ✓ تتفاوت نسبمؤشر الفساد من مجتمع لآخر وفقا لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات، فالنظم التي يغيب فيها الاستقرار السياسي وكذا تقل فيها مساحة الممارسة الديمقراطية، نجد أن حجم الفساد فيها يزداد، ومن جهة أخرى فكلما كان النظم السياسي مستقرا، واتسعت مساحة الممارسة الديمقراطية، فإن ذلك يؤدي إلى الحد من انتشار الفساد.
- ✓ إن عملية مكافحة الفساد لا يمكن النظر إليها كنتيجة حتمية لحراك العربي، فالبيئة العربية غير محصنة وحاضنة للفساد في كل جوانبها، ولهذا فإن الحد من هذه الظاهرة يجب أن يكون في إطار استراتيجية شاملة في جوانبها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- ✓ بالرغم من تحسن أداء بعض الدول العربية في بعض بعض هذه المؤشرات خلال السنوات الأخيرة بفعل المبادرات الحكومية إلا أن الصورة العامة ما تزال باعثة على القلق، حيث لم يحدث تحسن ملموس في مؤشرات أغلب الدول العربية.
- ✓ هناك قلق على مستوى المنطقة العربية حول مستقبل جهود مكافحة الفساد وحول الإصلاح بصفة عامة، فيما تشير إليه المؤشرات الدولية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية تؤكد وجود فجوة كبيرة بين أغلب الدول العربية وبقية دول العالم في أوضاع الفساد وجهود مكافحته.

الأشكال والجداول:

الشكل رقم-1-: يمثل مؤشر مدركات الفساد لعام 2011 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

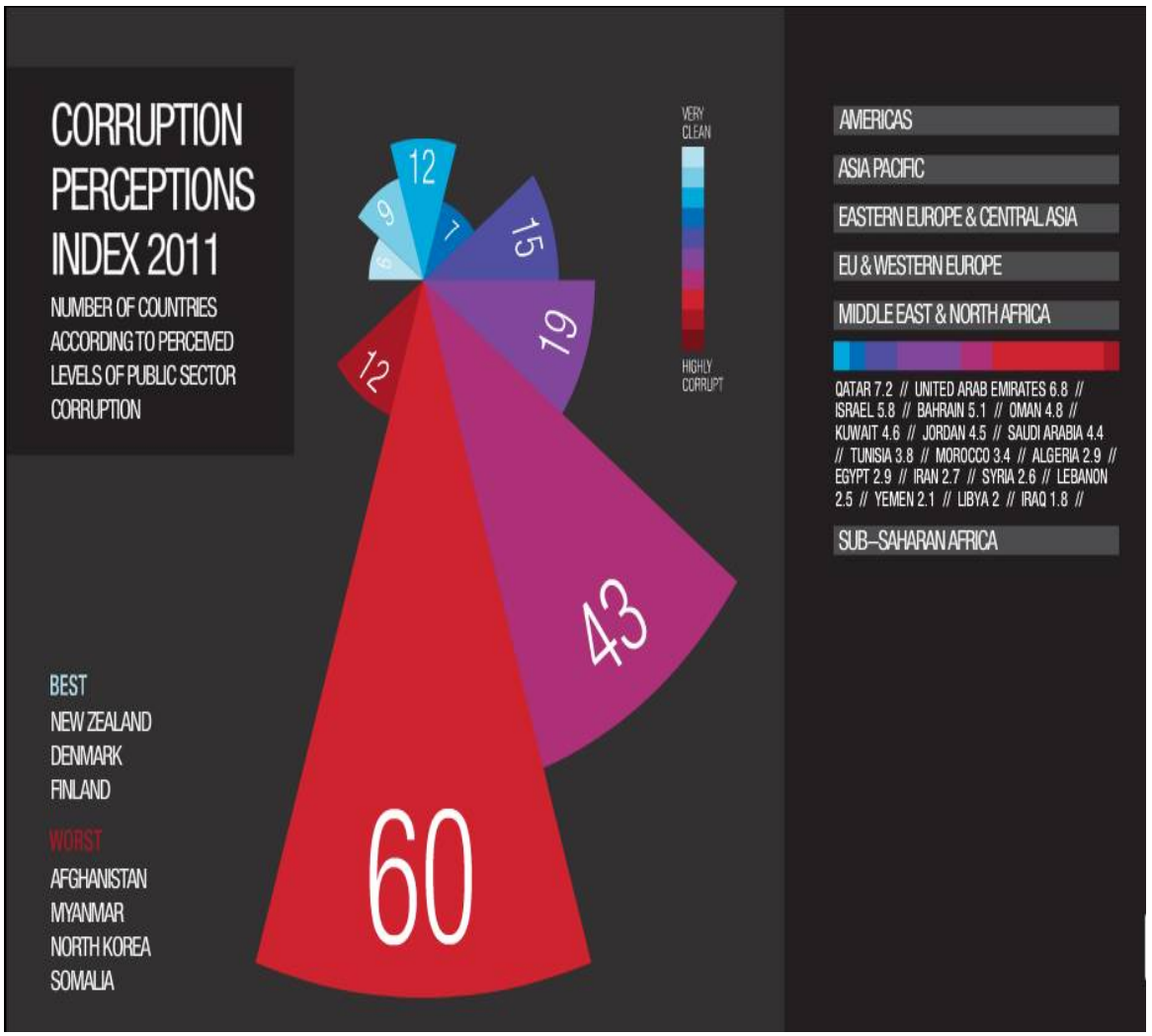

المصدر: Trensparency International ; From : https://www.transparency.org/cpi2011/interactive

الشكل-2-: يمثل مؤشر مدركات الفساد لعام 2017

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2017

Search

2017 Rank	Country	2017 Score	2016 Score	2015 Score	2014 Score	2013 Score	2012 Score	Region
1	New Zealand	89	90	91	91	91	90	Asia Pacific
2	Denmark	88	90	91	92	91	90	Europe and Central Asia
3	Finland	85	89	90	89	89	90	Europe and Central Asia
3	Norway	85	85	88	86	86	85	Europe and Central Asia
3	Switzerland	85	86	86	86	85	86	Europe and Central Asia
6	Singapore	84	84	85	84	86	87	Asia Pacific
6	Sweden	84	88	89	87	89	88	Europe and Central Asia
8	Canada	82	82	83	81	81	84	Americas
8	Luxembourg	82	81	85	82	80	80	Europe and Central Asia
8	Netherlands	82	83	84	83	83	84	Europe and Central Asia

Visit www.transparency.org/cpi for more information

Share

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

المصدر:: Trancparency International,From
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

الشكل-3-: يمثل مؤشر مدركات الفساد لعام 2017

Search

2017 Rank	Country	2017 Score	2016 Score	2015 Score	2014 Score	2013 Score	2012 Score	Region
169	Iraq	18	17	16	16	16	18	Africa
169	Venezuela	18	17	17	19	20	19	Americas
171	Equatorial Guinea	17	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	Sub Saharan Africa
171	Guinea-Bissau	17	16	17	19	19	25	Sub Saharan Africa
171	Korea, North	17	12	8	8	8	8	Asia Pacific
171	Libya	17	14	16	18	15	21	Middle East and North Africa
175	Sudan	16	14	12	11	11	13	Middle East and North Africa
175	Yemen	16	14	18	19	18	23	Middle East and North Africa
177	Afghanistan	15	15	11	12	8	8	Asia Pacific
178	Syria	14	13	18	20	17	26	Middle East and North Africa
179	South Sudan	12	11	15	15	14	N/A	Sub Saharan Africa
180	Somalia	9	10	8	8	8	8	Sub Saharan Africa

Visit www.transparency.org/cpi for more information

Share

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

المصدر: Trancparency International,From :
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

الشكل-4-: يمثل مؤشر مدركات الفساد لعام 2017

Search

2017 Rank	Country	2017 Score	2016 Score	2015 Score	2014 Score	2013 Score	2012 Score	Region
68	Jamaica	44	39	41	38	38	38	Americas
68	Oman	44	45	45	45	47	47	Middle East and North Africa
71	Bulgaria	43	41	41	43	41	41	Europe and Central Asia
71	South Africa	43	45	44	44	42	43	Sub Saharan Africa
71	Vanuatu	43	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	Asia Pacific
74	Burkina Faso	42	42	38	38	38	38	Sub Saharan Africa
74	Lesotho	42	39	44	49	49	45	Sub Saharan Africa
74	Tunisia	42	41	38	40	41	41	Middle East and North Africa
77	China	41	40	37	36	40	39	Asia Pacific
77	Serbia	41	42	40	41	42	39	Europe and Central Asia
77	Suriname	41	45	36	36	36	37	Americas
77	Trinidad and Tobago	41	35	39	38	38	39	Americas

Visit www.transparency.org/cpi for more information

Share

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

المصدر: Trancparency International,From :
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

قائمة المراجع:

Hassan, A. (2011). corruption perceptions index 2011: after the arab spring. Retrieved from www.trensparency.org: http://blog.transparency.org/2011/11/30/corruption-perceptions-index-2011-corruption-and-the-arab-world%20%20.In%C2%A0:%20(29/09/2018)./

international, t. (2016). corruption perceptions index 2015:corruption still rife but 2015 saw pockets of hope. Retrieved from www.trensparency.org: https://www.transparency.org/

P.Neilson, R. (2003). corruption networksand implication for ethical corruption reform. Business Ethics, 125.

secretariat, t. i. (2018, février 21). corruption perceptions index 2017: shows high corruption burden in more than two-thirds of countries. Retrieved from www.trensparency.org: https://www.transparency.org/news/pressrelease/2017_Corruption_Perceptions_Index_Press_Release_AR

احمد سليم، و عزمي الشعيبي. (2010). مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية. مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 12.

جورج مودي ستيوارت. (1999). تكلفة الفساد. مجلة خبرات عالمية، صفحة 50.

حسام سعدي الجميلي. (2016). الإعلام وظاهرة الفساد من منظور إجتماعي:دراسة معاصرة. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

حسين أحمد دخيل السرحان. (بلا تاريخ). أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد 2003. مجلة أهل البيت، صفحة 25.

دواجة العوادني. (19 نوفمبر, 2017). هل قضت الثورات العربية على الفساد الذي ثارت ضده؟ تم الاسترداد من https://meemmagazine.net: https://meemmagazine.net/2017/11/19/%20/

صالح زياني، و مراد بن سعيد. (2017). الفساد بعد "الربيع العربي": قراءة في استطلاعات المنظمات الدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، صفحة 45.

طلال ياسين العيسى. (2008). السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، صفحة 46.

عزو محمد عبد القادر ناجي. (12 فيفري, 2008). الحوار المتمدن. تم الاسترداد من www.ahewar.org: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635

علي بن سلمان سعيد الدرمكي. (2012). التنمية السياسية ودورها في الاستقرارالسياسي في سلطنة عمان1981_2012. جامعة الشرق الاوسط: قسم العلوم السياسية.

كريمة بقدي. (2012/2011). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا-حالة الجزائر-. تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

محمد الفيلي. (03 نوفمبر, 2013). آليات انتقال السلطة في الكويت في ظل الدستور. تم الاسترداد من www.alfililaw.com: http://www.alfililaw.com/index.php/site-administrator/2013-10-29-07-05-42/85-2013-11-03-08-03-01

محمد جمال مظلوم، و نشوة نشأت عبد المنعم. (2000). الفساد: الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الصفحات 05-06.